

المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى لصالح أفريقيا
استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية:
التشجيع على إجراء حوار دولي

تونس العاصمة، 19-21 حزيران/يونيه 2003

إعلان تونس المتعلق بالتجارة الإلكترونية من أجل التنمية

نحن وزراء وممثلي البلدان الأفريقية المسؤولين عن تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وقد اجتمعنا في تونس العاصمة في 21 حزيران/يونيه 2003 :

وإذ نسلم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية أدوات شديدة الفعالية في تعزيز الإنتاجية والكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وتيسير التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي وتعزيز المساواة بين الجنسين والتشجيع على اندماج البلدان الأفريقية في النظام الاقتصادي العالمي، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بما فيها أقل البلدان نمواً، ومن ثم في إنجاز بعض أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية؛

وإذ ندرك الحاجة إلى دعم تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات كي يتسنى تأمين سبيل وصول أفضل وأوسع نطاقاً وبتكلفة ميسورة إلى الإنترنت وإلى أدوات الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، مع وضع أوجه التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في الاعتبار؛

وإذ نسلم بالحاجة إلى التعاون والحوار بين جميع أصحاب المصالح المعنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي في المسائل ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي، عند المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ ندرك أن الحاجة إلى إتاحة سبيل الوصول الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، بما في ذلك التطبيقات المتصلة بحسن الإدارة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية - هي حاجة تشترك فيها الدول الأفريقية كافة، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والفئات الاجتماعية المحرومة في المنطقة؛

وإذ نسلم بالدور المهم الذي تقوم به الحكومات والمؤسسات العامة فيما يتعلق باعتماد سياسات واستراتيجيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدعم توفير خدمات عامة جيدة النوعية للأفراد والأعمال التجارية والمجتمع المدني؛

وإذ ندرك أن بالرغم من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ولا سيما الإنترنت، وإذ نلاحظ أنه في حين أن بعض البلدان في أفريقيا تتفجع بتكنولوجيات

المعلومات والاتصالات في تعزيز مسيرة تنميتها الاقتصادية، فإن أغلبية البلدان الأفريقية غير قادرة على تحقيق الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها؛

وإذ نسلم بالحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لتضييق الفارق الرقمي الذي يواجه القارة الأفريقية بأسرها، وبخاصة الفجوة المتعلقة بتوافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقها داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها، لا سيما فيما يخص السياق الحضري - الريفي؛

وإذ نعتزف بأهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية؛

وإذ نسلم بأن الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية ينبغي أن تستند إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد على حدة، مع أخذ أفضل الممارسات والخبرات الدولية في الحسبان لضمان الاتساق والتبادلية بين النظم المحلية والإقليمية والعالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية؛

وإذ نسلم بأن الاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية ينبغي أن تتناول في الوقت ذاته جميع العوامل ذات الصلة مثل توعية الجماهير وتنقيفها، والوصول الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتطوير الهياكل الأساسية المادية والقانونية، وتنمية الموارد البشرية، فضلاً عن الجوانب المالية والأمنية والمتعلقة بالخصوصية؛

وإذ نرى أن التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي وكذلك على الصعيد الدولي له أهمية بالغة وضرورة قصوى في تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وأنهما ضروريان لإرساء هياكل أساسية عادلة، وإذ نقدر الأعمال التي اضطلعت بها المنظمات الإقليمية الأفريقية، وبخاصة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

وإذ نقدر الأعمال التي تضطلع بها حالياً الأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وسائر الهيئات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك غيرها من المبادرات مثل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، في التشجيع على تطوير واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للقوانين والقواعد التنظيمية السائدة في البلدان الموقعة؛

وإذ نرى أن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي سيعقد على مرحلتين (جنيف 2003، وتونس العاصمة 2005) سيسهم في تعزيز الشراكة والتضامن فيما بين أصحاب المصالح، بغية تضييق الفارق الرقمي والتمكين من توفير مجال أرحب للوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة منها؛

وإذ نضع في اعتبارنا نتائج باماكو 2002، وهو المؤتمر الإقليمي الأول المعقود للإعداد لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في مالي في أيار/مايو 2002.

نتفق بموجب هذا الإعلان على ما يلي:

- 1- صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل إلكترونية على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف تطوير الهياكل الأساسية اللازمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، والأعمال الإلكترونية، وتهيئة البيئة اللازمة لتنفيذها، وبذل قصارى الجهد للوصول الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، بما في ذلك ما يتصل منها بالأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، مما (يؤدي إلى النهوض بالقدرة التنافسية للمؤسسات الأفريقية، خصوصاً في الأسواق العالمية) يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية؛
- 2- دعم تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باللجوء إلى التكنولوجيا غير المشمولة بحق الملكية والمفتوحة والمحايدة، بما في ذلك استخدام برمجيات المصدر المفتوح ونظم المعارف ذات المحتوى المفتوح وإعداد محتوى محلي؛
- 3- تعزيز المشاركة في الأنشطة والمناقشات والمشاريع الدولية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية بطرق عدة منها تجميع الموارد، بما في ذلك الموارد المالية والمعرفية، وتقاسم الخبرات بشأن الاستخدام الناجح لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خصوصاً في تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛
- 4- التشجيع على إدراج الاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مشاركة واسعة النطاق من كافة القطاعات، لا سيما تلك التي يمكن أن يكون للبلدان الأفريقية ميزة تنافسية فيها؛
- 5- المساهمة في الجهود المبذولة لوضع مؤشرات إحصائية قابلة للمقارنة دولياً، لقياس ورصد التقدم المحرز في تطوير التجارة الإلكترونية في البلدان الأفريقية؛
- 6- توفير الخدمات اللازمة وزيادة وعي الجماهير بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، والارتقاء بقدرات الموارد البشرية عن طريق التدريب والتثقيف، وإقامة خدمات مؤسسية؛
- 7- التشجيع على مشاركة المرأة والفئات المحرومة في القيام بأنشطة الأعمال القائمة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- 8- اعتماد تشريعات مواتية تعترف بصحة وإمكانية تنفيذ الصفقات الإلكترونية لتوفير بيئة تسودها الثقة لأصحاب المصلحة جميعهم؛
- 9- ضمان استناد تطوير التجارة الإلكترونية إلى السياق الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد، مع أخذ دور المنافسة على صفقات التجارة الإلكترونية الوطنية والعابرة للحدود في الحسبان؛
- 10- تشجيع المؤسسات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على استخدام التجارة الإلكترونية من أجل تعزيز كفاءتها والنهوض بقدراتها التنافسية عن طريق توفير الحوافز وأشكال الدعم الملائمة؛

11- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز أنشطة التجارة الإلكترونية في قارة أفريقيا؛

12- الدعوة إلى تقديم الدعم الدولي على الصعد المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، لتعزيز الجهود المبذولة في أفريقيا لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، والتشجيع على تقديمه، وذلك من خلال تنفيذ وتوسيع نطاق المساعدة التقنية والمالية والمادية التي تهدف إلى معاونة البلدان الأفريقية في التغلب على المخاطر والتحديات الجديدة التي تنطوي عليها الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

13- العمل على اعتماد خطة عمل لتحسين سبل الوصول إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ومعارفها في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وأثناء مرحلتي انعقاده؛

14- تشجيع التعاون ونقل التكنولوجيا وتدفق المعلومات بشأن كافة جوانب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية فيما بين البلدان الأفريقية ومع البلدان الأخرى؛

15- دعم مبدأ التعاون الثلاثي فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الناشئة والنامية، في إطار نقل التكنولوجيا والدراية، مع التشجيع على جملة أمور منها مشاريع التعبئة والهيكلة، بغية إرساء أرضية تقوم على أساسها المبادلات والصفقات الإلكترونية فيما بين المؤسسات، بما يسهم في تضيق الفجوة الرقمية على الصعيد الاقتصادي؛

16- حث جميع البلدان، لا سيما البلدان المتقدمة، على نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية؛

17- مواصلة الحوار على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في أفريقيا.

تونس العاصمة

21 حزيران/يونيه 2003
